

التسلسل الهرمي للسلطة وعلى الرغم من أن يعطي التنظيم لها بعد
المتكتم، إلا أنه يفتقر على العمال نوعاً من الرتبة والروتين والتفصيل
في أداء بعض المهام إذ يقتضي على العامل أن يقوم بالعمل نفسه في
كل يوم، وهو ما يجعل أداءه روتينياً. إذا كان الكل مسؤولاً
عن عمله ويتحمل تبعات أخطائه فما العمل في حالة عجز عامل عن
أداء عمله أو تخييبه عنه؟ وسيوقف العمل حتى يعود العامل
لعمله.

التسلسل الهرمي يقسم التنظيم إلى فئتين: السلطة والعمال
وحتى لو كان كل تنظيم يقتضي وجود سلطة مسيرة وعمال
متفدين، إلا أن هذه الصرامة في فصل السلطة عن العمال تجعل
من العمال أداة يد في القيد.

و بالتالي فإن السلطة تجعل على توجيه العمال كيف تشاء، وهو
ما يجعل العامل يفقد شعوره بقيمته داخل التنظيم، وما ينجر عن
ذلك من مساوئة الصراع، اللامبالاة الإغتراب.

التسلسل الهرمي يعبر العامل من ممارسة دوره داخل التنظيم
فقد جعلت التنظيمات البيروقراطية العمال مجرد وعاء أو إطار
بشري مبرمج للقيام باستجابات أو يردود أفعال للواقع
التنظيمي والتقني الذي هم متواجدون؛ وعليه، فلا وجود له
بشخص بالذات لأن الدور يتميز بالذاتية أي أن العامل يقوم بما
هو مطلوب منه حسب إدراكاته الشخصية وليس حسب
السياسية أو الخطط له مسبقاً من طرف المسيرين. فالعزيم هو موقف
ذاتي كما يجب القيام به أمام موقف معين. وهو ما ينتفي أما
الالتزام الحرفي للعامل بالقواعد والقوانين التي تجعل سلوكه
منضبطاً على نحو مرسوم مسبقاً، مما يجرده من أي اختيار
أو مبادرته.

2- افتقاده إلى الموازنة بين الوظيفة والخلل الوظيفي.

وهو ما حال دون دراسة التضارب الذي يمكن أن يحدث بين عناصر التنظيم (القوانين، الأفراد، السلطة، البنى).

3- المبالغة في التأكيد على الرسمية وقد أسست القوانين مما جعل منها غاية في حد ذاتها بدلاً من أن تكون وسيلة لتحقيق غايات التنظيم.

4- اعتبار العوامل الداخلية أساساً لنجاح التنظيم مغفلاً بذلك العوامل والمؤثرات الخارجية (تنظيم مغلق).

5- تصورات مثالي، وبالتالي فهو لا يعبر عن الواقع المعاش.

6- إغفال الجوانب غير الرسمية واقتراح الرشد في كافة أعضاء التنظيم.

7- التأكيد على الالتزام بالنموذج يعطل روح الإبداع والابتكار ويؤدي إلى جمود السلوك التنظيمي.

وبافتتاحها رقالة نموذج المثالي البيروقراطي بعد أداة لتنفيذ أهداف الكفائية الاقتصادية والاجتماعية والذي يؤدي إلى تقييد الإنسان وتنميط سلوكياته، مخضعاً إياه لقواعد وتعليمات مصدرها سلفاً.

ولقد كانت التأسيسات السليمة لتطبيق النموذج المثالي البيروقراطي محل دراسة وتحليل من طرف العديد من المنظرين في علم الاجتماع الذين تدارسوا البيروقراطية منتجين بأفكارهم ونظرياتهم مدرسة سميت «البيروقراطية الحديثة» وهم روبرت ميرتون ألفن غولدنر، فليب سارنك، أميتاي إيتزيوني، ميشال كروزيه وهي المدرسة التي سيتم التطرق إليها لاحقاً.

نقد المدرسة الكلاسيكية: لقد كانت المدرسة الكلاسيكية بحق مدرسة تنظيم العمل والقضاء على القوالب التي كانت سائدة قبل بروز وتطبيق مبادئها، إذ أثبت التطبيق العملي لتلك المبادئ في بداياتها فاعليتها وقدرتها على تحقيق مطلب الفاعلية والكفاءة المنشودة. والواقع أن هدى هذه المدرسة واضح ومحدد منذ بدايات تجاربها وهو زيادة الفاعلية التنظيمية عن طريق التنبؤ بالسلوك التنظيمي والتحكم فيه، وبذلك توجيه السلوك التنظيمي حيث تريد. غير أن هذه المدرسة (النظريات) قد شابها نقده (نقاط ضعف) جعل من قدرتها على تحقيق الفاعلية بصورة مستمرة أصراً غير ممكن. وهو النتيجة المنطقية لعجزها عن التحكم في هذا السلوك وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ به. ومن أهم الخلل في الموجهة لها أنها:

أرادت أن تنبأ بالسلوك الإنساني وتتحكم فيه من خلال مبادئها، لكنها لم تنبأ بآثار هذه المبادئ المستقبلية على السلوك البشري في مجالات العمل؛ حيث عملت هذه المبادئ برشدها على تشكيل حالات الإحباط، اللامبالاة، الروتين، تكبير القدرات الفكرية والطاقات البشرية الخلاقة.

تأسيسها على افتراضات غير واقعية، تقرباً من البشر أشد من رشداً مطلقاً، وهو الأمر الذي يتنافى مع واقع حال مجالات العمل والعاملين فيها. فالرشد المطلق يعني أن العامل ليست له حاجات معنوية، وهو الأمر الذي نفتته المدارس المتعاقبة بعد المدرسة الكلاسيكية.

تجاهلها للعلاقات الإنسانية وإنكارها للطابع السوسولوجي للتنظيمات، وهي بذلك تدرس التنظيم بطريقة تجزيئية مركزة على البعد المادي التنظيمي ومهمله البعد الإنساني.

تجاهلها لأثر التنظيمات غير الرسمية داخل التنظيم وتركيبتها فقط على الجوانب الرسمية.